



استهداف العمالة في ليبيا من قبل الميليشيات المسلحة

إعداد

الباحثة / هاجر صالح

بوحدة القانون الدولي الإنساني

تمهيد

مع انتقال خطوط القتال إلى أوساط ليبيا وتدهور وضعها الأمني، تزايدت الإدانات الدولية للانتهاكات التي تمارسها الميليشيات الإرهابية ضد العمال المهاجرين إلى ليبيا، إذ تصاعدت أعمال الانتقام ضد هؤلاء العمال من قبل الميليشيات والجماعات المسلحة، حيث قامت باختطاف العاملين وأخذهم كرهائن لطلب الفدية؛ فضلاً عن القيام بتعذيبهم وسرقتهم واساءة معاملتهم في أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، وتعرضهم للقتل غير القانوني، والتمييز العنصري، وغير ذلك من ضروب المعاملة اللاإنسانية، فوفقاً للإحصائيات الدولية تعرض فقط خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ أكثر من ٦٠٠ مهاجراً إلى مخاطر جسيمة أثناء محاولتهم الفرار من ليبيا، بسبب تعرضهم للاعتداء من قبل الميليشيات المسلحة وخطر الإتجار بهم، وذلك بحثاً عن حياة أفضل في أوروبا. كل ذلك يأتي متوازياً مع ارتفاع معدل البطالة في ليبيا إلى ١٨.٦٢٪ عام ٢٠٢٠ مقارنة بنسبة البطالة في عام ٢٠١٩ والتي وصلت إلى ١٨.٥٦٪^١. وتعتبر كل هذه الوقائع بمثابة انتهاكاً صريحاً لحقوق العمال المهاجرين المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، لذلك يتناول هذا التقرير توثيق ورصد مجموعة الانتهاكات التي تسببت بها الميليشيات والجماعات الإرهابية المسلحة في حق العمال المهاجرين إلى ليبيا، موضحاً المعاناة التي مستهم خلال الحقبة الزمنية من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢١، ومدي تجريمها في الاتفاقيات الدولية.

أولاً: اختطاف الميليشيات العاملين الوافدين إلى ليبيا:

تحول الاختطاف والإتجار بالمهاجرين إلى مصدر لكسب الرزق في ليبيا في ظل حالة الانفلات الأمني التي شهدتها البلاد منذ سقوط نظام معمر القذافي عام ٢٠١١، فلم يكتفي المختطفون باستهداف المهاجرين غير الشرعيين فقط، وإنما استهدفوا كذلك العمالة الخاضعة لشرعية حكومة الوفاق، حيث تزايدت عمليات الاختطاف التي تقوم بها تلك الميليشيات ضد العاملين الوافدين إلى ليبيا، فضلاً عن ابتزاز أسرهم لطلب فدية مالية مقابل إطلاق سراحهم.

ففي ١٤ فبراير ٢٠١٩، خُطف ١٤ عاملاً تونسياً كانوا يعملون بمصفاة الزاوية للنفط بالقرب من طرابلس العاصمة الليبية، وذلك من قبل فصيل مسلح طالبوا بالإفراج عن أحد أعضائه الذي تم حجزه في تونس، وحكم عليه بالسجن بتهمة تهريب المخدرات^٢. وفي ١٤ سبتمبر ٢٠٢٠، تم اختطاف ٧ عمال هنود كانوا يعملون في شركة إنشاءات وإمدادات لحقول النفط، وذلك أثناء وجودهم في مكان يسمى الشويرف « قرية في جنوب غرب ليبيا » ، عندما كانوا

¹ Aid group says detained migrant killed, 2 injured in Libya, yahoo news, April 10.2021 , <https://yhoo.it/3x6uZz2>

² Libya Unemployment Rate, trading economics , <https://bit.ly/3ajWlla>

³ Tunisian workers kidnapped in Libya, france24, 16 February 2019, <https://bit.ly/3gnlrHA>

في طريقهم إلى مطار طرابلس للحاق برحلة متجهة إلى الهند، كما طالب الخاطفون فدية قدرها ٢٠ ألف دولار للإفراج عن هؤلاء الهنود^٤. وفي ٢٨ يناير ٢٠٢١، تم اختطاف ٣٨ مواطناً مصرياً في محيط مدينة بني وليد في غرب ليبيا، قاموا بالدخول إلى ليبيا بطريقة غير شرعية، حيث قامت بعض العصابات الإجرامية باحتجازهم في مزرعة بالقرب من العاصمة الليبية طرابلس، وطالبت دولتهم بفدية مقابل الإفراج عنهم^٥.

كل هذه الوقائع تشكل انتهاكاً فادحاً لحق كل شخص في الحرية والأمن الشخصي، فضلاً عن انتهاك المعايير الإنسانية والقواعد العرفية التي تقر بعدم جواز إخضاع أي شخص للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي. كما يحظر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان جميع أشكال وحالات الاختفاء القسري، شأنها في ذلك شأن عمليات الاختطاف.

ثانياً: العنف والإيذاء والاستغلال ضد العمال المهاجرين

كثيراً ما يتعرض اللاجئين والمهاجرين إلى الاستغلال على أيدي أصحاب العمل، كما يخضعون للعمل القسري من قبل الميليشيات والجماعات المسلحة، بالإضافة إلى كونهم عرضة وهدف دائم للسرقة. ففي ١٨ أبريل ٢٠١٩، بدأت دولة الفلبين في إجلاء مواطنيها العاملين في طرابلس وسط تصاعد الاشتباكات بين القوات الليبية المتناحرة، حيث تم إصابة عامل من الفلبين بجراح خطيرة نتيجة قصف وابل من قذائف هاون ضربت طرابلس في وقت متأخر^٦. وفي ١٨ نوفمبر ٢٠١٩، استهدفت غارة جوية للجيش الوطني الليبي مصنعاً للبسكويت في جنوب طرابلس من ضواحي وادي ربيعة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٧٣ وإصابة ٣٥ شخص، كانوا معظمهم من ضحايا العمال المهاجرين من بنغلاديش وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى^٧. وفي ١٧ يونيو ٢٠٢٠ قامت الميليشيات التابعة لحكومة الوفاق الوطني المدعومة من تركيا والتي تتخذ من طرابلس مقراً لها، باعتقال ٢٠٠ عامل مصري مغترب في ليبيا وتعذيبهم على أيدي مسلحين في ترهونة غرب ليبيا، علاوة على ذلك، أجبر المسلحون الأسرى المصريين على سب القادة المصريين والليبيين، وتعرض من لم يستجيبوا لأوامر المسلحين للضرب المبرح والسباب والقذف^٨. وفي ٢٧ مايو ٢٠٢٠، قُتل ٣٠ شخصاً - ٢٦ بنغالياً وأربعة سودانيين - على يد مجموعة من المُتجَرِّين في مستودع تهريب بمزدا بالقرب من مدينة غريان جنوب غرب طرابلس، والتي

⁴ 7 Indian workers kidnapped in Libya, times of India, Oct 3, 2020, <https://bit.ly/2RK0y1F>

⁵ The kidnapping of 38 Egyptian citizens in the vicinity of the city of Bani Walid in Libya, mc-doualiya, 28 January 2021, <https://bit.ly/2QzORIT>

⁶ The Philippines orders its citizens in Libya to leave the country immediately , a frigate news, 2 May 2019, <https://bit.ly/2Q53ghQ>

⁷ Libya: A biscuit factory raid kills seven workers , Al hurra, 18 Nov 2019, <https://arbne.ws/2QwnxwC>

⁸ The Al-Wefaq militia tortures Egyptian workers in Tarhouna ... and Cairo is interfering, al-Arabiya, 17 June 2020, <https://bit.ly/3ghOKhl>

كانت في ذلك الوقت تحت سيطرة حفتر. حيث تم اختطافهم من قبل مليشيا في الصحراء بين بنغازي وطرابلس واقتيدوا إلى مستودع مزدا، وورد أن هذه الهجمة كانت انتقاماً لقيام المهاجرين بقتل أحد أفراد مهربي البشر⁹. وفي ٦ إبريل ٢٠٢١ قام لاجئون سودانيون في ليبيا بالتظاهر أمام مكتب المفوضية للتنديد بالعنف الذي وقع عليهم من قبل أرباب العمل والمليشيات الإرهابية^{١٠}.

كل هذه الأحداث تمثل انتهاكاً صريحاً لحقوق العمال المهاجرين المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، وطبقاً للاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ١٩٩٠، نصت المادة (٢/١٦) منها على أنه "يحق للعمال المهاجرين (٤٥) المؤرخ في ١٨ ديسمبر ١٩٩٠، نصت المادة (٢/١٦) منها على أنه "يحق للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحصول من الدولة على الحماية الفعالة من التعرض للعنف والإصابة البدنية والتهديدات والتخويف، سواء على يد الموظفين العموميين أو على يد الأشخاص العاديين أو الجماعات أو المؤسسات". ووفقاً للتقارير الدولية تم التأكد من أن هناك استهداف للعمالة الأجنبية من قبل الميليشيات المسلحة، وأبرزهم العمالة السودانية، وكان بداية ذلك الاستهداف في عام ٢٠١٢ وتحديداً في مدينة طرابلس عبر مسارات الهجرة غير الشرعية التي مكنت من دخول عدد كبير من المهاجرين السودانيين إلى ليبيا، وما زال العمال السودانية من قبل الميليشيات المسلحة وتحديداً الميليشيات التابعة للحكومة الوفاق الوطني مستمرراً حتى يومنا هذا. حيث تعرض الكثير منهم إلى سرقة ممتلكاتهم الثمينة ووثائق هويتهم تحت تهديد السلاح والخطف، ففي ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٠، تم تعذيب وجلد شبان من المهاجرين السودانيين في ليبيا، إذ تعرضوا لضرب مبرح وقاس بواسطة أنبوب بلاستيكي على أنحاء مختلفة من جسدهما على يد ميليشيات مسلحة، وذلك بعد إجبارهما على خلع ملابسهما، ولم يشفع بكأؤهما وتوسلهما أمام قسوة قلب معذبهم، الذي واصل جلدهم غير مبال بآلامهما. بالإضافة إلى قيام الجماعات المسلحة بتوثيق ذلك الفعل في مقاطع فيديو لابتزاز عائلتيهما ومطالبتهما بفدية تصل إلى ٧٠٠٠ دولار مقابل الإفراج عن ابنيهما^{١١}. وبموجب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ١٩٩٠ التي اعتمدت بقرار الجمعية العامة (٤٥) المؤرخ في ١٨ ديسمبر ١٩٩٠، تشكل كل هذه الأفعال الوحشية انتهاكاً لحق كل شخص في الحرية والأمن المنصوص عليه في المادة (١٥) من تلك الاتفاقية، حيث جاء بها "لا يحرم العامل المهاجر أو أي فرد من أسرته تعسفاً من ممتلكاته، سواء أكانت مملوكة ملكية فردية أو بالاشتراك مع الغير. وإذا صودرت كلياً أو جزئياً ممتلكات عامل مهاجر أو ممتلكات فرد من أسرته،

⁹ Libya — Migrant Report 32 (July-August 2020), DTM .IOM, 27 May 2020, <https://bit.ly/3ajsn7w>

¹⁰ <https://bit.ly/3x6iaos>, 6 April 2021

¹¹ Torture and flogging.. harsh scenes of Sudanese immigrants in Libya, al-Arabiya, 27 Nov 2020, <https://bit.ly/2OW4tas>

بمقتضى التشريع النافذ في دولة العمل، فإنه يحق للشخص المعني أن يتلقى تعويضاً عادلاً وكافياً".

ثالثاً : التمييز العنصري وكراهية العمال الأجانب

يواجه العمال المهاجرون إلى ليبيا انتشاراً فائقاً للتمييز العنصري، فكثيراً ما يستخدم المسؤولون الحكوميون وأفراد الجماعات المسلحة والميليشيات ووسائل الإعلام لغة عنصرية للإشارة إلى الأشخاص السود. وقد أدى وباء فيروس كوفيد-١٩ إلى زيادة العنصرية تجاه العمالة الأجنبية، حيث يلقي المسؤولون والأفراد باللوم علناً على اللاجئين والمهاجرين بسبب تفشي الفيروس، كما يطالبون بطردهم. فضلاً عن ذلك تتجلى أبشع أنواع العنصرية في البيع والشراء علانية في اللاجئين والمهاجرين إلى ليبيا، إذ أن تجار البشر حولوا بعض الساحات في ليبيا إلى أسواق للإتجار بالبشر، حيث يُباع المهاجرون علانية قبل احتجازهم للحصول على فدية، كما يُجبرون على العمل دون أجر أو يتم استغلالهم جنسياً، وللتخلص منهم يتم إحضارهم إلى أسواق النخاسة لبيعهم، حيث يتم بيع المهاجرون الأفارقة مقابل عدة مئات من الدولارات تتراوح ما بين ٢٠٠ و٥٠٠ دولاراً. وفي ٦ أكتوبر ٢٠٢٠، قُتل مهاجر نيجيري في العاصمة الليبية طرابلس بعد أن أضرم فيه النار ثلاثة ليبين في المصنع الذي يعمل فيه، أذ قام ثلاثة ليبين باقتحام مصنعاً في حي تاجوراء في طرابلس، يعمل به العديد من المهاجرين الأفارقة، أحدهم مهاجر نيجيري احتجزه المقتحمون الليبيون وصبوا البنزين عليه وأضرموا فيه النار إحراقاً حتى توفي. وتعرض المهاجرون المتبقون إلى حروق بالغه الخطورة^{١٢}.

وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٧٦) على أن "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب".

رابعاً: الاحتجاز التعسفي وظروف الاحتجاز غير الملائمة للعمال المهاجرين

واصلت الميليشيات، والجماعات المسلحة، وقوات الأمن الاحتجاز التعسفي لآلاف الأشخاص المهاجرين بدون تهمة أو محاكمة، لمدد قد تصل إلى عشر سنوات، بالإضافة إلى تعرض المهاجرون واللاجئون للمعاملة المهينة والتعذيب في مواقع الاحتجاز غير

¹² The slave trade is alive and well, the big smoke, 18, Jun 2020, <https://bit.ly/3uUgL2k>

¹³ Libya: A Nigerian migrant burned to death , info migrants, 8 Oct 2020, <https://bit.ly/3mUQuOT>

الرسمية، والتي غالباً ما تكون في المستودعات أو المصانع المهجورة^{١٤}. ففي ٣٠ مايو ٢٠١٩، حوضر ١٣ عاملاً فليبيّين وعائلاتهم بمن فيهم الأطفال في مبنى سكني على أيدي مسلحين وسط قتال عنيف في حي صلاح الدين بطرابلس. ففي ٢ يوليو ٢٠١٩، اتهمت حكومة الوفاق القوات الشرقية بالهجوم -من خلال غارتين جويتين- على منطقة تاجوراء حيث قذف صاروخ مرآباً غير مأهول، وضرب آخر قسماً كان يضم حوالي ١٢٠ شخصاً. وقد أفاد تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن ٥٣ لاجئاً ومهاجراً على الأقل قتلوا جراء ذلك، وجرح ١٣٠ آخرين، بالإضافة إلى مقتل ٦ أطفال^{١٥}. علاوة على ذلك، أطلق بعض الحراس النار على عدد من اللاجئين والمهاجرين أثناء محاولتهم الهرب. وفي ٧ مايو ٢٠١٩، جرح شخصان داخل مركز تاجوراء أثناء غارة جوية على المرافق القريبة من حكومة الوفاق الوطني^{١٦}. وفي ٨ أبريل ٢٠٢١، قُتل شخص وأصيب اثنان آخران، ما بين ١٧ و ١٨ عاملاً، بعد إطلاق نار في أحد مراكز الاحتجاز في طرابلس حيث يُحتجز مهاجرون ولاجئون^{١٧}. كما ذكرت بعض التقارير الأمامية أن العديد من الأطفال الأفارقة في ليبيا ينتهي بهم المطاف في واحد من ٣٤ مركز احتجاز تديرها الميليشيات، حيث يتم احتجاز العديد من الأطفال لسنوات عدة.

كل ذلك بالإضافة إلى اقتران الاحتجاز بأشد أنواع التعذيب الممنهج، حيث يتعرض المهاجرون واللاجئون المحتجزون في مركز الزاوية للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة بشكل منهجي بغرض جلب الأموال، إذ أن أكثر الطرق شيوعاً للتعذيب المحتجزين داخل المركز تشمل: "الضرب بأشياء مختلفة (مثل أنابيب المياه والقضبان المعدنية وأعقاب البنادق والعصي)؛ فضلاً عن إجبار المعتقلين على البقاء في أوضاع غير مريحة مثل وضع القرفصاء لفترات طويلة؛ واللكم والركل؛ والصدمات الكهربائية. بينما يبدو أن الرجال مستهدفون بشكل أكثر تواتراً، بما في ذلك الضرب المبرح. ولا يتم إنقاذ النساء والأطفال. كما تشير عدة روايات إلى أن الحراس يطلقوا النار في الهواء، وفي بعض الأحيان على سطح الحظائر، ترهيباً للمحتجزين^{١٨}.

¹⁴ A video clip and photos circulating on social media showed scenes of insult suffered by Egyptian workers in the Libyan city of Tarhuna, 15/6/2020, BBC News, <https://bit.ly/3tuPoMe>

¹⁵ UN Office for Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "LIBYA: Attack on Tajoura detention center: HUMANITARIAN UPDATE"; available at <https://bit.ly/3e9LqCh>, OCHA, 2 July 2019

¹⁶ UN Office for Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "LIBYA: Attack on Tagore detention center: HUMANITARIAN UPDATE"; available at <https://bit.ly/3akvgBi>, OCHA, 7 May 2019

¹⁷ Libya: One dead and two injured in shooting in Tripoli detention center, msf, 9 April 2021, <https://bit.ly/3e8TMdq>

¹⁸ Tales of torture and trafficking inside Libya's migrant detention centers, new lines mag, 22 November 2020, <https://bit.ly/3v06FND>

خامساً: تجنيد العمالة المهاجرة من قبل الميليشيات

تورطت ميليشيات حكومة (الوفاق) في تجنيد بعض العمال الأفارقة من أجل القتال مع الميليشيات المسلحة في ليبيا ضد الجيش الوطني الليبي^{٢٠}، حيث ألقى الجيش الليبي القبض على عدد من العمال الأفارقة الذين اعترفوا بتورط حكومة الوفاق في تجنيدهم للقتال معهم. وكشف ٤ عمال أفارقة النقاب عن عملية تجنيد تقوم بها الميليشيات المسلحة التابعة لحكومة الوفاق للعمال الأفارقة في ليبيا، من أجل القتال بصفوفها ضد قوات الجيش الليبي. إذ يتم تجنيدهم من قبل الميليشيات برواتب مغرية، حيث قال أحدهم إنه كان يعمل في منطقة الكريمة بمنطقة العزيزية قبل أن يتصل به شخص ويعرض عليه عملاً آخر، براتب قدره ٣ آلاف دينار ليبي في الشهر^{٢١}.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعدي إلي إجتار الميليشيات الإرهابية المسلحة بالعمال والمهاجرين في ليبيا، ففي ١٤ أكتوبر ٢٠٢٠، اعتقلت حكومة الوفاق الوطني (عبد الرحمن الميلاد)، قائد خفر السواحل المسؤول عن وحدات غرب العاصمة طرابلس، في مدينة الزاوية، الواقعة على الساحل الغربي الليبي، والمعروف أيضاً باسم "البيجا"، وكان عضواً مهماً في تشكيلة ميليشيات الساحل الغربي، حيث كان يقوم بعمليات تهريب وبيع المهاجرين بمقابل مادي، وأعلن مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات جنائية عليه للاشتباه به في الإجتار بالبشر أو تهريب الأشخاص في ليبيا^{٢٢}. وفي مايو ٢٠٢٠، انتقمت أسيرة أحد تجار البشر الذين قتلهم مهاجرون لأسباب غير معروفة من وفاته بقتل ٢٦ بنغالياً وأربعة مهاجرين من أصل أفريقي، ووقعت المجزرة في مدينة مزدة على بعد أكثر من ١٥٠ كيلومترا جنوب العاصمة الليبية. وأصيب ١١ مهاجراً آخرون^{٢٣}.

كل هذا يوضح مدي فداحة ما تقوم به الميليشيات المسلحة من الإجتار بالعمال المهاجرين مقابل الحصول علي الأموال الباهظة، ويعتبر ذلك الفعل انتهاكا جسيماً لحقوق العمال المهاجرين المنصوص عليها في المادة (٢٠) من الاتفاقية الخاصة بحمايه حقوق العمال المهاجرين والتي تنص في الفقرة (١) على أنه "لا يجوز سجن العامل المهاجر أو أي فرد من أسرته لمجرد عدم وفائه بالتزام تعاقدية".

ووفقا لتقديرات حقوقية، فمن بين الـ ١٤٠ مهاجراً يتم إعادة اثنين فقط إلى بلدانهم، فيما يبقى الـ ١٣٧ الآخرين في مراكز احتجاز الميليشيات المسلحة، تحت رحمة ممارسات يفلت

²⁰ Migrants Say Libya Militias Conscripted Them to Clean Arms , voa news, 4 July 2019, <https://bit.ly/3x7uiFG>

²¹ Libya.. A video exposes the recruitment of Al-Wefaq militia to African workers, eg24.news, 3, March 2020, <https://bit.ly/3tubUEW>

²² The arrest of a Libyan coast guard commander on charges of human trafficking and migrant smuggling, info migrants, 16 Oct 2020, <https://bit.ly/3v32BMm>

²³ Libya arrests 'main suspect' in killing of 30 migrants, nation. Africa, 2 March 2021, <https://bit.ly/2OYZSEt>

مرتكبوها من العقاب، حيث أن الميليشيا تخضع المهاجرين لعمل قسري غير مدفوع الأجر تحت طائلة السلاح.

واستناداً لم تم ذكره أعلاه يتضح أن ليبيا الدولة التي مزقتها الصراعات والحروب، أصبحت بيئة تتسم بعداء أشدّ للعمال المهاجرين واللاجئين إليها، الذين يبحثون عن حياة أفضل. فبدلاً من توفير الحماية لهم، فإنهم يُقابلون بمجموعة من الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان، إذ أنهم يهربون من خطر المجاعة في بلادهم علي أمل إيجاد بصيص من النور لتحسين حالتهم المعيشية ليجدوا أنفسهم مصطدمين بواقع المعاناة التي تفرضها الميليشيات المسلحة عليهم في ليبيا، وذلك بسبب ما تقوم به من أعمال عنف وانتهاكات صارخة للصكوك الدولية، من خلال قيامها بتعذيب واختطاف العاملين فضلاً عن احتجازهم في مراكز الاحتجاز غير رسمية، والتي تشهد تعذيب آلاف المهاجرين بدون محاكمة، وإلقاء اللوم عليهم بشكل جائر بسبب انتشار وباء فيروس كوفيد-19 بناء على آراء عنصرية وكارهة للأجانب، كل ذلك يتعارض مع جميع المواثيق الدولية التي ناشدت بحماية حق الإنسان في الحياة وعدم إهدار كرامته، لذلك نقدم بعض التوصيات التي قد تحد نوعاً ما من الانتهاكات الواقعة علي العمالة المهاجرة في ليبيا.

لذلك توصي وحدة القانون الدولي الإنساني بمؤسسة ماعت بالآتي:

✓ علي الحكومة الليبية الجديدة أن تضع على قائمة أوليتها قضايا العمال، وتحدد فوراً مكان أي مواطنين أجانب محتجزين في مراكز الاحتجاز التابعة "لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية"، أو أسرى لدى الميليشيات والجماعات المسلحة، وتسجيلهم والإفراج عنهم، وتزويدهم بالمساعدة المناسبة وتمكينهم من ممارسة حقوقهم، بما في ذلك تسهيل حصولهم على الحماية الدولية في بلدان غير ليبيا، أو عودتهم الآمنة إلى أوطانهم الأصلية.

✓ وقف عمليات القبض التعسفي على مواطني الدول الأجنبية.

✓ الاعتراف رسمياً بصلاحيات "مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين" في ليبيا، وتسهيل دخولها إلى مراكز الاحتجاز، وتسجيل الأشخاص المعنيين، وتقرير وضع اللجوء بالنسبة للأشخاص، وقبول طلبات اللجوء من أي شخص يرغب في التقدم بطلب لهذا الغرض، وتوفير الحماية والمساعدة وفق ما هو تقضيه الضرورة، بغض النظر عن الجنسية أو المستفيد.

✓ إجراء تحقيقات مستقلة ومحيدة في جميع مزاعم التعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة السيئة - بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنسي - وفي أي جرائم أخرى ترتكبها "الميليشيات"، وضمان إبعاد من يشتبه به في أنهم قد أمروا بارتكاب مثل

هذه الأفعال أو ارتكبوها بأنفسهم عن المناصب التي تمكنهم من العودة إلى ارتكاب هذه الانتهاكات، وتقديمهم إلى محاكمات شفافة ونزيهة.

✓ التحقيق في جرائم الاتجار بالبشر وتهريبهم وملاحقتها قضائياً عند الاقتضاء مع ضمان احترام حقوق الإنسان الخاصة بالمتهمين والأشخاص الذين تم تهريبهم والاتجار بهم.

✓ حث السلطات الليبية، على موائمة تشريعاتها مع تعريف عدم التمييز التي تغطيها الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى دعوة مجموعة من أصحاب العمل من قبل السلطات الحكومية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة دون تأخير للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والعنصري تجاه العمال المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء ، وفقاً لالتزامات ليبيا الدولية.

✓ ضرورة إشراك مجلس الأمن الدولي في موضوع الحماية الدولية للمهاجرين، الذي أصبح يؤثر بشكل مباشر على الأمن والسلم الدوليين في العقود الأخيرة، حتى تتم الاستفادة من الطبيعة الملزمة لقرارته.